

## اقتصاد

«التموين» لـ «الوطن»: نطبق القانون على مخالفات صفحات الفيسبوك في حال الشكوى

## «سوق الفيسبوك».. مهربات وبضائع مستعملة مشكوك

### في مصدرها بأسعار منافسة بلا رقابة ولا ضمانات!

غثوة السمرة

احتلت سورية بحسب إحصائيات عرضها موقع متخصص بالدراسات الإعلامية «wee doo» على المرتبة السابعة عربياً لعام ٢٠١٧ من حيث عدد مستخدمي «فيسبوك» الذين بلغ عددهم أكثر من ٦ ملايين مستخدم أي ما يقرب من ٤٠ بالمئة من السكان. كما أنه ووفق موقع «Alexa» وهو موقع إلكتروني تابع لشركة أمازون متخصص بترتيب مواقع الإنترنت: تبين أن «فيسبوك» يأتي في المرتبة الأولى من حيث استخدامه في المجتمع السوري متفوقاً على محرك البحث «Google».

إذاً، يبدو أن «فيسبوك» يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام وقت المواطنين السوريين عامة، ويضم طيفاً واسعاً منهم ما جعل البعض يستخدموه لغايات مختلفة من التسلية وملء وقت الفراغ ومعرفة آخر الأخبار والتواصل مع الآخرين.. فحولوا الموقع إلى ما يشبه سوقاً من المحال التجارية الافتراضية على شكل صفحات أو مجموعات مغلقة.

«الوطن» رصدت هذه الظاهرة، وجات بين العديد من الصفحات التجارية التي أصبح بعضها يشبه «المو» الافتراضي، كثرة من تروج له من بضاعة، منها محلية الصنع، وأكثرها أجنبية، غير مسوح باستيرادها، وذات منشأ تركي كالألبسة وملحقاتها من إكسسوارات إضافة إلى المكياج ولوازمه، وتتسبب بعض الصفحات لتروج للسيارات والعقارات والسلع الكيماوية، حتى أصبح هناك نواد افتراضية للعديد منها، إضافة إلى انتشار صفحات تروج لبضاعة مستعملة أغلبها مجهولة المصدر، ما يجعلنا نشك في مصدرها، مع التنويه بأنه وسط الحرب انتشرت صفحات تروج لبيع القطع الأثرية المسروقة في سورية والعراق وترتبط بشبكات تهريب في تركيا وبعض الدول الأوروبية.

#### رواج افتراضي

عند البحث عن تلك الصفحات التي تلقى رواجاً تسويقياً في المجتمع السوري اليوم نلاحظ أنها متابع من عدد يصل في بعض الأحيان إلى الآلاف أو أكثر، ويتم توصيل الطلبات التي تباع عبر المحادثات الفيسبوكية إلى مناطق مختلفة، ويبدو أن أسعار السلع المبيعة المنخفضة مقارنة مع ما يباع في الأسواق الحقيقية هو سبب رئيس في رواجها، إلا أن المشكلة تبقى في ضمان جودة البضاعة، وهذا ما سألت عنه «الوطن» بعض المسؤولين عن تلك الصفحات، فكانت الإجابة بأنه لا داعي للشراء إذا كان هناك شكوك في التوعية!

إلى جانب إيجابية الحالة، من توسع دائرة التسويق للمنتجات، وتأمين فرص عمل منزلية للكثير من السوريين؛ هناك محاذير كثيرة تلف الموضوع، مثل استخدام تلك «المتاجر الزرقاء» لإخفاء نشاط شبكات التهريب والسرقة، دون أن تتابع في الأسواق المعروفة، مع صعوبة ضمان الجودة والصلاحيات للمنتجات، غياب الرقابة واستعداد الجهات الحكومية المختصة للتعامل مع هذه الظاهرة، كما يفوت على الحكومة عادات ضريبية.

#### مشروعات صغيرة.. ولكن؟

عزت خبيرة التسويق الإلكتروني والأستاذة في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق ريم رمضان الانتشار الواسع لمثل هذه الصفحات إلى العلاقات الاجتماعية على مواقع التواصل التي أسهمت بشكل كبير في الترويج للعديد منها، ثم زيادة عدد المتابعين والمتعاملين معها، منوهة في تصريح لـ «الوطن» إلى تقطعت بارزتين حول هذا النوع من التجارة الإلكترونية عبر «فيسبوك»، أولاً أنها تحمل العديد من الإيجابيات حيث يمكن اعتبارها مشروعات صغيرة على حد تعبيرها لتأمين سبل العيش بعيداً عن الطرق غير القانونية، كما أنها تسهم في زيادة حركة البيع والشراء إلى حد ما، وتعد مجالاً جيداً لتأمين فرص عمل، مقترحة تشجيع الحكومة لها من خلال رفع الضرائب عنها مما سيدفع التجار إلى البيع بشكل علني بعيداً عن السرية، محذرة من أن تلك الصفحات يمكن أن تكون نافذة يستغلها البعض لبيع ما لديه من مسروقات وخاصة خلال الحرب التي تتعرض إليه سورية ولم يتمكن من إنفاقها بشكل علني، مما يدفعه للجوء إلى أكثر مواقع التواصل الاجتماعي متابع من السوريين للترويج لتلك المسروقات، وخاصة في ظل انعدام الرقابة على مثل هذه الصفحات الافتراضية، معتبرة ذلك شكلاً من أشكال سرقة غير مباشرة للأشطة غير الشرعية.



## ٦ ملايين سوري يستخدمون الفيسبوك... قسم منهم مهتم بالبيع والشراء

### تجارة «النت» خارج «القانون» حتى صدور تعليمات قانون المعاملات الإلكترونية

مشيرة إلى أنه من الممكن أن تشكل هذه الصفحات أو المجموعات المغلقة خطراً على المستهلك لأنها لا تخضع لرقابة على مدى صلاحيتها لاستهلاك أو مدى جودتها، إضافة إلى أنه قد يتعرض في بعض الحالات لممارسات غش وخاصة أن البضاعة تعرض على شكل «صور» قد لا تعكس شكل السلعة على حقيقتها.

#### قانون بلا تعليمات من أربع سنوات!

مسؤول حكومي أكد لـ «الوطن» أن ضبط وتنظيم هذه المعاملات الإلكترونية إنما يرتبط بإنجاز التعليمات التنفيذية لقانون المعاملات الإلكترونية التي تعمل عليه عدة وزارات حالياً، ويتوقع إنجازها خلال فترة قريبة هذا العام، وبذلك يتم توفير آليات قانونية واضحة لكل من يمارس أي نشاط تجاري عبر الإنترنت مهما كان الموقع المستخدم، ويتم ضمان الجودة ومعروفة مصدر البضاعة وآلية البيع والشراء وتنفيذ الصفقات وسد الحقوق.. الخ.

علماً بأن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعمل على التعليمات الخاصة بحماية المستهلك عبر المعاملات الإلكترونية وفي المراحل الأخيرة.

وفي تصريح لـ «الوطن» أشار معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب إلى

١٤٣ ألف طن نخالة مهددة بالتلف..

ومدير الأعلاف لـ «الوطن»: بسبب رفع الأسعار ومنافسة تجار «السوداء»

عبد الهادي شباط

يبدو أن أزمة النخالة بين مؤسسة الأعلاف وشركة المطاحن تراوح مكانها دون حلول، في وقت سلكت فيه مئات المراسلات الورقية والهاتفية بينهما دروباً وعرة ومتعثرة بسبب العديد من العوامل ربما في مقدمتها عدم امتلاك الإدارات للقرار، لتبقى الحوارات بين المؤسسة والشركة على مبدأ المثل الشائع (كل يغني على ليلاه) ففي الوقت الذي تشتكي فيه الأعلاف ارتفاع مخزونها وعدم القدرة على التصريف بسبب حصولها على مادة النخالة بسعر أعلى من المتوافر في السوق السوداء تشتكي المطاحن من حجم المديونية على مؤسسة الأعلاف، وترى أن من حقها المناورة وتحقيق أعلى هوامش ممكنة من الأرباح، وربما يبقى الثابت بين شكوى المؤسسة والشركة هو أن نحو ١٤٣ ألف طن من النخالة باتت مهددة بالتلف وعدم التصريف، في حين يشكو معظم مربي الثروة الحيوانية من عدم تمكنهم توفير القوت لمواشيهم.

وفي متابعة «الوطن» للموضوع كشف مدير عام مؤسسة الأعلاف مصعب العوض أن حجم المخازين من مادة النخالة سجل لدى المؤسسة نحو ١٤٣ ألف طن وأن معظم المستودعات التابعة للمؤسسة أو المستأجرة باتت فائضة بالمادة دون أن يقابل هذه الكم الكبير من المخزون تصريفاً مشابهاً حيث بلغت مبيعات المؤسسة خلال الشهر الماضي نحو ٩ آلاف طن في حين ينخفض متوسط المبيعات الشهرية عن ذلك ليترشح عند ٥ آلاف طن، وهو ما يخلق هوة واسعة بين حجم المشتريات من شركة المطاحن وفق التوجيهات الحكومية وحجم المبيعات، منوهاً بأن هذا هو حال المبيع الشهري حالياً حيث تعتبر أشهر الشتاء فترة الذروة لتسويق المادة العلفية وخاصة النخالة في حين مع آذار القادم وتحسن الظروف المناخية وبداية فصل الربيع تبدأ المبيعات تنحدر وتتناقص بشكل كبير، ومنه أن المؤسسة مقبلة على صيف ضعيف المبيعات.

وحول انخفاض مبيعات المؤسسة من مادة النخالة بين أن السبب يعود لارتفاع سعر المادة بالعموم، في حين تكمن المشكلة على وجه الخصوص كما وصفها العوض بعدم القدرة على المنافسة مع القطاع الخاص الذي يبيع بأسعار أقل من السعر الذي تحصل عليه المؤسسة على النخالة من مصدرها في المطاحن وبالتالي عزوف المربين على الشراء من المؤسسة والتوجه نحو تجار القطاع الخاص للحصول على المادة بسعر أقل.

وعن تراكم ثمن النخالة لدى مؤسسة الأعلاف بين المدير العوض أنه تم تسديد منذ أسبوع مبلغ مليار ليرة وعند بيع المخازين المتوافرة حالياً لدى مستودعات المؤسسة ستعمل المؤسسة على تسديد ثمنها مباشرة ولا حاجة لدى المؤسسة وقتها للتأخر في تسديد قيم المبيعات، المشكلة فقط في عدم تصريف المبيعات.

وكانت مؤسسة الأعلاف اتفقت مؤخراً مع فرع شركة مطاحن اللاذقية على استرجار المؤسسة لمادة النخالة من مستودعات فرع شركة مطاحن اللاذقية والتي تقدر بـ ١٠ آلاف طن، وضرورة التنسيق والتعاون بين مؤسسة الأعلاف وشركة المطاحن في جانب تسويق المادة واتخاذ الإجراءات والآليات التي تسهم في انسيابية المادة وتوريدها بما يحقق المنفعة العامة لكلا الطرفين إضافة إلى المربي، والعمل على تثبيت المبيع بالسعر المنخفض لطن النخالة وبتسهيل آليات تسليم مادة النخالة للمربي وإلغاء الورقيات، كما تم تسجيل تحرك جديد باتجاه إعادة معمل أعلاف عدرا للخدمة بعد توقفه القسري والمؤقت من العمل نتيجة الإرهاب تمثل بالتعاقد مع إحدى الشركات الوطنية بإعلان استرجاع عروض إعادة تأهيل معمل عدرا بقيمة ٢٥٠ مليون ليرة سورية، حيث يمثل معمل عدرا واحداً من أصل ستة معامل أعلاف وتصنيع وإنتاج المواد العلفية.

#### المنقاش قضية

## باهتمام للاقتصاديين وخبراء الإدارة

# مشروع إصلاح القطاع العام ولد ميتاً ومقترحاته تعيد إنتاج ما عرض في ٢٠٠١ و ٢٠١١

القطاع في الواقع مهمل حكومياً ويفتقر إلى الكثير من المتابعة رغم جهود مصرف سورية المركزي المبذولة لحماية هذا القطاع واستمراره.

بناء على ما سبق فيما يخص الخبرات، نرى أن قانون إحداث المصارف الخاصة أهمل موضوع الخبرات المصرفية الوطنية، وانسحب ذلك على الكوادر الوافدة لهذا القطاع من السوريين خريجي الجامعة السورية، فقد أتى تشجيع دخول الشريك الإستراتيجي على حساب دور الخبرات السورية في إدارة المصارف الخاصة، مع وجود مخالفات قانونية واضحة، وهذا هدف عملت عليه دول كثيرة وحققته من خلال قانون إحداث المصارف في سورية.. لنضع إصبعنا على الجرح من دون خجل ومن دون مزايده، إذا كنا فعلاً نملك إرادة الإصلاح، لأنه إذا قمنا بتحليل واقعي لننتج الخبرات الأجنبية التي تم استخدامها في القطاع المصرفي لوجدنا أنها سلبية بنتائجها.

في الختام، هل سوف تصحو الحكومة الراعية للإصلاح والمهتمة بالمقترحات التي لم تشر إلى إصلاح سلم الرواتب والأجور ولم تشر إلى استثمار الخبرات الوطنية في ظل تغيب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.. وفي ظل تغيب أرسيف تاريخي كبير المقترحات وآليات الإصلاح الاقتصادي في سورية اشتركت فيه مئات الخبرات الاقتصادية الوطنية؟

الياس الصيدناوي

يبدو أن استبعاد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن اللجنة ما هو إلا تأكيد أن هذه الوزارة لا تحقق الأهداف المرجوة من تأسيسها، فأهم ما يجب أن تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وما يعتبر من أولويات مهامها هو توفير قاعدة بيانات للخبرات الوطنية، يمكن القول إن الوزارة لا تملك أي بيانات للخبرات المتوافرة بالبلد ما يعني أنها تهدر أهم ثروة وطنية تملكها سورية. وهي إن كانت تملك هذه البيانات فهي هشة، وفي الحالات إن ملكت أم لم تملك فهي مقصرة وتسيء للاقتصاد على مستوى الموارد البشرية والمالية، ومن المفترض على الحكومة إن كانت جادة في عملية الإصلاح للقطاعات الاقتصادية من دون تمييز أن تهتم أولاً بهذا الشق المهم الذي يبني عليه أي إصلاح يصيب أي قطاع من قطاعات الدولة.

يمكن إعطاء مثال حي، فوزير الصناعة عند خروجه السابق من وزارة الصناعة استقطبه القطاع الخاص. والسؤال هل تم التعامل مع وزير الصناعة في القطاع الخاص لثة وزير سابق أم لأن لديه الخبرة في المجال الصناعي. هناك أيضاً الكثير من خبرات القطاع العام أصبحت أعضاء بمجالس إدارات المصارف الخاصة نتيجة خبراتها وليس نتيجة شهادتها. ندعوكم للبقاء بقطاع المصارف فهو أيضاً مثال حي يمكن دراسته على اعتبار أنه يلعب دوراً أساسياً في عملية الإصلاح الاقتصادي، إذ إن قانون إحداث المصارف الخاصة قانون ضعيف يلزمه تعديل في الكثير من جوانبه. وهذا

من ناحية، أما من ناحية أخرى، مهمة ومركزية جداً وأساس لنجاح أي مشروع، إذ من المفترض أن تأخذ المساحة الأوسع في عملية الإصلاح وهو الإنسان. الإنسان في بلدنا بكل صراحة هو آخر تفكير الحكومة والدليل الذي يؤكد ذلك هو تجاهل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عضوية لجنة تقييم المقترحات لإصلاح القطاع العام، وهذا الأمر مؤشر إلى أن هذه الوزارة رغم أهميتها فهي تعتبر ثانوية بالنسبة للإصلاح، رغم أن إخفاق أي قطاع اقتصادي مرده فعل إنساني وليس فعل آلي أو إلكتروني، لذا فإن عملية الإصلاح لأي قطاع بحاجة إلى خبرات مارست عملها لمد تتجاوز العشرين عاماً في القطاع فهي على معرفة بهذا القطاع أكثر من شخص يحمل شهادة كتورة في الاقتصاد.

أيضاً، تم استبعاد الخبرات من اللجنة ما يشير إلى ولادة ميتة للمشروع، فمثلاً وزارة التنمية الإدارية الحديثة والحدثة تعتمد على نظريات في معظمها لا تأخذ المراحل البيئية للعمل الإداري. لتقربها أكثر، الطبيب المعالج لحالة صحية أول شيء يطلبه هو دراسة التاريخ الصحي للمريض، ليستطيع التشخيص وإعطاء العلاج المناسب، وكذلك التاريخ في القطاع الاقتصادي الإداري متوافر لدى الخبرات التي مارست العمل فيه، فأين هذه الخبرات من اللجنة المشكلة؟ رغم وجود خبرات تم تقييها بشكل كامل عن الساحة وهي تملك الحلول وتعرف الأمراض إن كان على المستوى الإداري أم القانوني!

إصلاح القطاع العام على طاولة الحكومة، هذا العنوان شكل صدمة حقيقية للخبراء المهتمين بالشأن الاقتصادي في سورية. فما أتت عليه الاقتراحات الناتجة عن عصف ذهني من لجنة عملت عليه ثمانية أشهر لتخرج بمقترحات تشير إلى إعادة إنتاج ما طرح بهذا الخصوص منذ عام ٢٠٠٦، واستمر طرحه والمطالبة بتجسيده حتى بداية عام ٢٠١١، لنعود اليوم ونقرأ المقترحات نفسها والتصنيف ذاته لشاكل القطاع العام.

الستغرب في الأمر هو الفصل بين العام والخاص وكان الخاص له حكومة مستقلة عن العام، وله قوانينه المستقلة عن العام أيضاً. إذ سقط من حسابات اللجنة أن الاقتصاد السوري بقطاعاته المختلفة يعتبر كتلة واحدة تؤمن للدولة الإنتاج وفرص العمل والموارد واستغلال وتصنيع المنتج المحلي الذي يرفد الصناعات التحويلة بالمواد الأولية للخاص والعام، وإذا كان الاقتصاد الخاص مفضلاً عن العام بإطار ما قدمته اللجنة يعتقد أن مشروعاً كهذا ولد ميتاً، كما ولد سابقه وسابقه. وما دامت القوانين والقرارات الاقتصادية تطول الخاص والعام فالاقتصاد واحد، وما دامت السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ملزمة للخاص والعام فهذا دليل عدم وجود فصل بينها. ما بين سطور المقترحات نقرأ السعي لوضع آليات للقضاء على الفساد حيث لم ترد بصورة واضحة في الاقتراحات وإنما تم الالتفاف عليها، لكن سؤالنا هل الفساد الذي أدى إلى تراجع القطاع العام ونمو الخاص يستوجب الفصل بين القطاعين؟ فالفساد يمارس من الطرفين، هذا

تفتح «الوطن» باب الحوار الاقتصادي، بهدف المشاركة بالرأي بما يعني قاعدة المعلومات التي تفيدي في صياغة وتصويب السياسات والقرارات الاقتصادية، للوصل إلى واقع اقتصادي أفضل.. وهذه دعوة للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمراقبين المتخصصين للمشاركة بالحوار حول القضية المطروحة للنقاش بإرسال مقالات رأي لنشرها في هذا الركن. نتلقى المقالات على البريد الإلكتروني: eco@alwatan.sy